### تحصيل رسوم الخدمات من الحكومة مباشرة نهاية كل شهر

# الفضل يقترح بقانون إلغاء دعم خدمات الكهرباء والماء المقدمة للوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها

تقدم النائب أحمد نبيل الفضل باقتراح بقانون في شأن تقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات (للجهات الحكومية وموظفيها) ونص على ان تحدد الدولة في كل عام التكلفة الفعلية لاستهلاك الكهرباء والماء ، وكذلك أسعار المحروقات مرفوع عنها القيمة المدعومة.ويلغى الدعم لخدمات الكهرباء والماء بأن تتحمل الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها نسبة 100% من تكلفة الدعم الحالي للكهرباء والماء لكل منشأة ومبنى من ميزانيتها الخاصة بها.

وتضمن الاقتراح ان يلغى الدعم لأسعار المحروقات بأن تتحمل الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها شراء المحروقات لكل منشأة ومركبة وآلية تخدم الجهات الحكومية. ويجب على الجهات المختصة أو الوزارة المختصة إعداد بطاقات دعم لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات لكل جهة حكومية ولموظفيها المستفيدين من تقنين هذا الدعم لهذه الخدمات ثابت فيها بيانات الجهة الحكومية ، وبيانا الموظفين الذين يصرف لهم الدعم بسبب صفتهم الوظيفية ، ومقدار هذا الدعم ، ونفقات الجهة المذكورة في الدعم المقرر وفق أحكام ها القانون ومعدل استهلاكها فيه . ويحظر التنازل عن الدعم المقرر في أحكام هذا القانون أو نقله من جهات حكومية إلى أخرى ، ويحظر كذلك بيع مخصصات الدعم أو الإنتفاع بها من غير أصحابها المذكورين في أحكام هذا القانون . وعند مخالفة هذه المحظورات يطبق بشأنها القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة وتعديلاته . وكل وزارة معنية بتقديم الخدمات تقوم بتحصيل رسوم خدماتها مباشرة نهاية كل شهر من الجهات الحكومية المقدم لها الخدمة دون تأخير لتراكم المستحقات عليها. وتتولى الجهات الحكومية أو الوزارة المختصة مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون.

### أعضاء اللجنة يلتقون ايضا سجناء اسود الجزيرة و خلية العبدلي و« داعش »

# « حقوق الإنسان البرلمانية » تزور البراك وسجناء أمن الدولة بالسجن المركزي اليوم

## « الشباب والرياضة » تناقش رفع الإيقاف الرياضي ومشروع الحكومة بتعديل قانون الهيئات الرياضية

ربيع سكر

يقوم أعضاء لجنة حقوق الإنسان البرلمانية برئاسة النائب عادل الدمخي اليوم بزيارة السجن المركزي ، للإطلاع على أوضاع السجناء والإجراءات المتبعة في الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية وكافة الخدمات التي تقدمها للسجناء .

وقالت مصادر نيابية ل « الوسط »: ان وزارة الداخلية وافقت على طلب اعضاء اللجنة البرلمانية بزيارة عنبر السجناء في قضايا أمن الدولة لمقابلة النائب السابق مسلم البراك ، اضافة الى قيام اعضاء لجنة حقوق الانسان البرلمانية بمقابلة سجناء تنظيم اسود الجزيرة الارهابي وسجناء خلية العبدلي الارهابية و السجناء المتهمين بالانتماء الى تنظيم « داعش « الارهابي.

وتعقد اليوم لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعها لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم كفاءة وفاعلية أداء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة. بحضور: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح اضافة الى مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وتجتمع لجنة الشباب والرياضة لمناقشة إجراءات الهيئة العامة للرياضة بشأن توصية مجلس الأمة لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بدولة الكويت . ومناقشة التقرير الأول للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية .

وتعقد لجنة شؤون الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية اجتماعها لتحديد آلية عمل اللجنة. و تجتمع لجنة شؤون الإسكان لمناقشة آلية عمل اللجنة.

د. عادل الدمخي

مسلم البراك

### سأل الصالح عن أسباب ضعف نشاط الصندوق

# الرومي: المكالمات الهاتفية لرئيس « المشروعات الصغيرة » ونائبه تكلفتها 750 ألف دينار للسنة الأولى وثلاثة أضعاف ذلك في السنة الثانية

وجّه النائب عبدالله الرومي سؤالاً برلمانيّاً إلى نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح عن أسباب ضعف صندوق المشروعات الصغيرة والمبالغ التي صرفها الصندوق حتّى الآن وقال في مقدّمة سؤاله إن إحدى الصّحف المحلّية نشرت مقالاً أشارت فيه إلى القانون رقم 98 / 2013 بخصوص إنشاء مؤسّسة باسم «الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة» وذلك بهدف دعم الشباب مادّياً، وتحويل جزء كبير من رؤوس أموال مشاريعهمُ التجارية والصناعية والحرفية بهدف محاربة البطالة وتمكين القطاع الخاصّ من تحقيق النموّ الاقتصادي في الكويت وخصّص رأسمال له بمبلغ مَليارَي دينار كرأسمال للمشروع، ولما كان هدف تأسيس الصندوق يكمن في المساهمة لخلق فرص عمل جديدة للكويتيين في القطاع الخاص، وزيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلّي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وطلب النائب إفادته بما إذا كان الصندوق قد حقّق أهدافه في تشجيع وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقال النائب في سؤاله: « ورد على لسان أحد المشاركين في برنامج حواري على إحدى القنوات الفضائية المحلّية أنّ الصندوق قائم حتى تاريخه بتمويل خمسين مشروعاً صغيراً وهو عدد متواضع جدّا مقارنة بحجم الآمال ورأس المال الضخم، هل هذا صحيح»؟

وأضاف أنه ورد في البرنامج الحواري أنّ مجلس إدارة الصندوق المكوّن من خمس أفراد حصل على 240 ألف دينار مكافأة حضور اجتماعات لجان، وأن المبلغ 318 ألف دينار صرف لنفس المجموعة كمكافآت أخرى كما حصل أعضاء المجلس الاستشاري للصندوق على مبلغ وقدره 54 ألف دِينار في شكل مكافآت سنوية.

كما ورد على لسان نفس المصدر أن تكلفة المكالمات الهاتفية لرئيس الصندوق ونائبه قد بلغت 750 ألف دينار للسنة الأولى، وقرابة ثلاث أضعاف ذلك في السنة الثانية كما صرف الصندوق مبلغ 140 ألف دينار رسوم دراسات خارجية وللرئيس ونائبه فقط، وصرف مبلغ 220 ألف دينار لتغطية مصاريف قيام أعضاء مجلس الإدارة الخمسة بمهمّات رسمية.

عبدالله الرومي

### تقدّم بـ 5 أسئلة واقتراحين برغبة

# الطبطبائي للحمود: لماذا تجاهلت رغبة ممثلي الأمّة بعودة النّشاط الرياضي قبل 23 ديسمبر الماضي؟!

## ولوزير الأشغال: هل تم الانتهاء من مستشفى جابر؟

تقدّم النائب الدكتور وليد مساعد الطبطبائي بـ 5 أسئلة برلمانية إلى وزراء الإعلام والتجارة والإسكان والأشغال ، وجاء في سؤاله إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود : ان مجلس الأمّة أصدر في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الحالي توصية للحكومة برفع الإيقاف الرياضي المفروض على دولة الكويت ومخاطبة المنظمات الدولية بذلك من قبل الوزير المختص، ولكن قام الوزير المختص عقب إصدار التوصية من 34 نائباً في اليوم التالي من جلسة مجلس الامّة باستغلال توكيلات قديمة لخمسة أندية رياضية كويتية، هي الكويت وكاظمة والعربي والفحيحيل والسالمية، بتحريك شكوى ضد الاتّحاد الدولي لكرة القدم مقدمة سابقا بتاريخ 20 / 5 / 2016 ولم تتابع من قبل الوزير والجهات المختصة رغم أن قضايا أخرى بنفس الشكوى نفسها رفضت منَ المحكمة نفسها، وهذا يدل على أسلوب الوزير بخلط الأوراق وتعقيد المشكلة ومؤشر خطير منَ الوزير المختصّ لعرقلة توصية مجلس الأمة ودلالة على عدم اهتمامه برفع الإيقاف، وتجاهل رغبة ممثلي الأمة بعودة النشاط الرياضي قبل 23 / 12 / 2016. وطلب النائب الطبطبائي تزويده بعقود مكاتب المحاماة الخارجية التي تعاقدت معها دولة الكويت في رفع القضايا أمام المحاكم الدولية فيما يخص رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي في الخارج وأسماء المحامين في هذه المكاتب وجنسياتهم ووكلائهم منَ المكاتب أو المحامين داخل دوله الكويت.

وأوضح الطبطبائي في مقدّمة سؤاله إلى وزير الأشغال العامّة عبد الرحمن المطوع أنّه على الرغم من مضيّ أكثر من سبع سنوات على توقيع عقد مستشفى جابر وتحديداً في نوفمبر 2009 ونصّ على تسليمه تسليماً نهائيّاً خلال 48 شهراً ، أي في 2013 لايزال تائهاً في دهاليز التأخير.

وطلب إفادته بما إذا كان قد تم الانتهاء من إنشاء مستشفى جابر بالفعل بعد مرور أكثرَ من سبع سنوات، ولماذا لم يتمّ الإعلان عن ذلك رسميّاً ؟

ووجّه الطبطبائي سؤاله الثالث إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، وأوضح في مقدمة السؤال أنه نمى إلى علمه قيام صندوق ملكيات خاصة أجنبي بالتقدم لشراء ما نسبته 24 % من إحدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية – هيومن سوفت – بمبلغ 80 مليون دينار وطلب إفادته باسم الجهة التي قامت بالبيع والجهة التي قامت بالشراء وتفاصيل البيع والشراء، كما طلب تزويده بالرأي الفني والقانوني مفصلاً لإدارة هيئة أسواق المال حول تلك العملية، وسأل عن سعر سهم الشركة في شهر يناير 2014 ويناير 2015 ويناير 2016.

و جاء السؤال الرابع إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أيضا وأوضح فيه أنه صدر تعميم إداري رقم (15) لعام 2016م بالنص التالي: « يرجى التعميم على جميع العاملين بالوزارة بأن الموظف الذي لا تظهر صورته بالبصمة فإنها تعتبر مرفوضة ولا يحتسب له يوم دوام. وفي حال تكرار ذلك سوف يتم إحالته إلى التحقيق لاتّخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وطلب النائب إفادته بأسباب صدور هذا التعميم الإداري وسنده القانوني؟

وجاء السؤال الخامس للنائب الطبطبائي إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل وطلب فيه تزويده بجدول تفصيلي بعدد المواطنين الذين يتلقون بدل الإيجار منذ عام 2010 حتى تاريخه مع إجمالي المبالغ المصروفة لهم.

د.وليد الطبطبائي

# خالد العتيبي للحكومة: البلد ليس في حالة تسمح له بانتكاسة وخيبة لأربع سنوات أخرى

حذر النائب خالد مؤنس العتيبي ان «يأتي برنامج عمل الحكومة المنتظر في شكل عبارات وكلام انشائي كما حدث من قبل مع كل البرامج الحكومية المقدمة للمجلس»، مؤكدا ان «البلد ليست في حالة تسمح لها بانتكاسة وخيبة امل لأربع سنوات أخرى تستنزف فيها الحكومة المزيد من الوقت على حساب الشعب وامواله ومقدراته».

وأشار الى أن»الكل يدرك ما آلت اليه الاوضاع في البلاد ومدى التردي و الانهيار الذي اصاب قطاعات الدولة على جمع الأصعدة و المستويات وتدني تصنيف الكويت في المؤشرات العالمية للتنمية والخدمات، وانخفاض المؤشرات العامة للدولة على مستوى الصحة و التعليم و تضخم اعداد البطالة وضعف الرؤية الحكومية تجاه جميع الازمات و المشاكل ، وهذا دليل صارخ على سوء أداء أجهزة الدولة ومؤسساتها « .

### خلالَ خمس سنوات

# عسكري يطالب بتوفير وحدات مؤقّتة لمستحقي الرعاية السّكنية

طالب النائب عسكر العنزي بتوفير الوحدات السكنية بصفة مؤقّتة لمستحقي الرعاية السكنية ، وطالب عسكر في اقتراح بقانون في هذا الشأن أن تتولّى المؤسّسة العامّة للرعاية السكنية خلالَ خمس سنوات منَ العمل بالقانون توفير الوحدات السكنية بصفة مؤقته للمواطنين كافّة الذين لم يحصلوا على الرعاية السكنية ، وأن يوقف صرف بدل الإيجار لرب الأسرة الذي يحصل على وحدة سكنية بصفة مؤقّتة مع استمرار صرف بدل الإيجار للحالات الأخرى.

ونصّت المادة الأولى منَ الاقتراح على أن تتولّى المؤسّسة العامّة للرعاية السكنية خلالَ خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون توفير الوحدات السكنية أيًا كان نوعها بحسب الأحوال بالمناطق الحضارية بالدولة لمستحقّي الرعاية السكنية كافّة الخاضعين لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه ، بصفة مؤقّتة إلى حين حصولهم على الرعاية السكنية طبقاً لأحكام القانون المشار إليه أعلاه ، ونصّت المادّة على وقف صرف بدل الإيجار المنصوص عليه في المادة (19) منَ القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه وذلك اعتباراً من تاريخ تسلم رب الأسرة للوحدة السكنية المؤقتة ويستمر صرف بدل الإيجار فيما عدا ذلك من حالات، وأوضحت المادّة الثالثة أنّه على المؤسّسة العامّة للرعاية السكنية أن تتحمّل تكاليف الصيانة الدورية وفواتير الكهرباء والماء عن الوحدات السكنية المؤقّتة، ويتحمّلَ المواطن المستفيد جزءًا من هذه التكاليف بحيث لا تجاوز المبلغ المستحق عليه في كل الأحوال مائة دينار كويتي.

وذكرت المادّة الرابعة أنّ مجلس إدارة المؤسّسة العامّة للرعاية السكنية يصدر قراراً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون باتّخاذ كلّ الإجراءات المالية والإدارية للعمل على إنجاز وتسليم الوحدات السكنية خلال المهلة الزمنية المشار إليها في المادّة الأولى من هذا القانون ويُعرض على مجلس الوزراء ومجلس الأمّة تقرير بما تمّ اتّخاذه من إجراءات خلال ستّين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون.

### هل تم إنهاء عقود أي موظف كويتي ؟

# المويزري لوزير النفط: هل تم توقيع أي عقود لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة؟

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق حول مشاريع نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة.

وقال في سؤاله:

التزاما بواجباتنا الدستورية التي تنص عليها المادة (99) من الدستور والتي تنص على ( لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لإستيضاح الأمور الداخلة في إختصاصهم وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة )

1 – ماهي مؤهلات الأمين العام الحالي لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة ؟ ومتى تم تعيينه ؟ يرجى تزويدنا بنسخة من قرار التعيين والسيرة الذاتية والمستندات المتعلقة بهذا الشأن

2 – من المسئول عن التعيين والتوظيف في نقطة الإرتباط الكويتية لمشاريع البيئة ؟ يرجى تزويدنا بقائمة أسماء من تم تعيينهم أو التعاقد معهم منذ بدء العمل في نقطة الإرتباط الكويتية لمشاريع البيئة ، وتزويدنا بالسيرة الذاتية لكل من تم تعيينه أو التعاقد معه.

3 – هل تم إنهاء عقود أي موظف كويتي ؟ إذا كانت الإجابة بنعم كم عددهم ؟ وماهي تخصصاتهم ؟ وماهي أسباب إنهاء عقودهم ؟ يرجى تزويدنا بكافة المستندات المتعلقة بهذا الشأن

4 – هل تم نقل فنيين من المكتب الفني الى العلاقات العامة؟ وهل تسبب هذا النقل بنفع أو ضرر على مجريات العمل ؟

5 – ما هو المبلغ المخصص لكل من : أ. معالجة البحيرات النفطية ؟ ب. تأهيل صحراء الكويت وبيئتها الفطرية ؟

6 – ما هي ملاحظات ديوان المحاسبة على نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة في الفترة الماضية و هل تمت معالجة هذه الملاحظات؟

7 – هل تم توقيع أي عقود لنقطة الإرتباط الكويتية لمشاريع البيئة ؟ ماهي قيمة العقود ؟ وماهي الجهات التي تم التعاقد معها ؟ يرجى تزويدنا بنسخ من مستندات تلك العقود

شعيب المويزري

### يتم تعيين الشوارع بناء على تكليف ( مكتب الشهيد )

# الشاهين يقترح تسمية الشوارع التي عاش فيها الشهداء بأسمائهم

اقترح النائب أسامة الشاهين أن»يسمى الشارع الذي ولد – أو استشهد أو عاش – فيه الشهيد باسمه بيافطة مميزة بلونها ، ويتم تعيين الشوارع بناء على تكليف ( مكتب الشهيد ) بذلك بعد التنسيق مع أسر الشهداء ، مع بقاء الأرقام الدالة على الشوارع بجانب الأسماء المكرمة « وتابع:» ويلتزم المكتب بالتعاون مع الجهات المعنية في إتمام هذا المشروع لتكريم شهدائنا الأبرار خلال عام 2017 م الجاري

وعن سبب اقتراحه قال الشاهين : لما للشهيد من مكانة بالغة في بقاء الوطن وانتصاره ، ولما للشهيد من مكانة عظيمة في ديننا الإسلامي الحنيف ، وحيث قدم العديد من أبناء الكويت وبناتها أرواحهم فداء للوطن ، مما يقتضي إبقاء أسمائهم حية في وجدان الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

### طالب بتزويده بعقود المشروعات المتأخرة في التنفيذ

# حمدان العازمي يسأل الوزراء عن المشروعات المتأخرة وأوامرها التغييرية

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا مشتركا الى جميع الوزراء حول المشروعات المدرجة في ميزانيات الوزارات والمؤسسات الحكومية ،والاوامر التغييرية التي تمت عليها واستفسر العازمي في سؤاله عن عدد المشروعات المدرجة ضمن ميزانية كلوزارة للاعوام من 2010–2011 حتى2016– 2017 ؟ مع تزويده بقيمة ومدة كل مشروع وكم نسبة الانجاز في هذه المشروعات ؟ وطالب العازمي بتزويده بعقود المشروعات المتأخرة في التنفيذ وكم تبلغ قيمة الاوامر التغييرية التي تمت على تلك المشروعات ، وهل هناك قضايا مرفوعة من او ضد مؤسسة البترول الكويتية او الشركات التابعة لها بسبب التأخير في تنفيذ اي من المشروعات ، ويرجى تزويدي بالقضايا والغرامات المستحقة على المقاولين . واضاف العازمي : هل تم ايقاف التعامل مع مقاولين بسبب عدم الالتزام بالعقود ، اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالاسباب

### طالب الجراح بفتح باب الزيارات العائلية للسوريين

# ماجد المطيري يقترح إلغاء قانون حرمان المسيء من الترشح في الانتخابات

تقدم النائب ماجد مساعد المطيري باقتراح بقانون مكون من مادة واحدة تتضمن إلغاء قانون حرمان المسيء من الترشح في الانتخابات رقم 27 لسنة 2016 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الذي اصدره المجلس السابق.

الى ذلك طالب المطيري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بالنظر بعين الرحمة لاوضاع المقيمين من السوريين وفتح باب الزيارات العائلية لهم للم شمل الأسر السورية نظرا لما يتعرض له السوريون من قمع وارهاب من قبل النظام السوري.